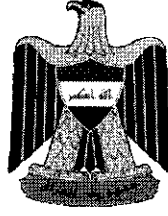


كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی ئینتجادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٠١٩/٨٤/اتحادية

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

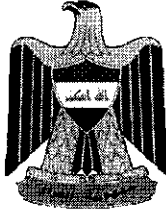
المدعي: برهان الدين اسحق ابراهيم - وكيله المحاميان محمد مجيد الساعدي واحمد مازن مكية.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان سالم طه ياسين وهيثم ماجد سالم.

#### الادعاء:

أدعى وكيل المدعي امام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٢٠١٩/٨٤/اتحادية) بأن قرار المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٢٠١٨/٢١٤/اتحادية) والذي تضمن قيام المدعي (يونادم يوسف كنا) بتقديم دعوى اعتراض على قرار مجلس النواب المرقم (١٥٤) في (٢٠١٨/١١/٧) المتخذ في الجلسة رقم (١٠) بتاريخ (٢٠١٨/١١/٦) بخصوص الاعتراض على عضوية المدعي النائب (برهان الدين اسحق) مرشح حركة بابلون لمقعد كوتا المكون المسيحي لمحافظة بغداد ، وبعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ (٢٠١٩/٤/١٧) والذي قضى (بنقض قرار مجلس النواب المرقم (١٥٤) والذي تضمن رد اعتراض المدعي يونادم على صحة عضوية النائب برهان لعدم دستورية عضويته) وحيث ان القرار المذكور اعلاه هو قرار بات وملزم ولا يمكن تأويله حسب ما يرغب به المدعى عليه الذي اتبع القرارات الصادرة من محكماتكم في الدعاوى المرقمة (٢٠١٩/٢١٣/اتحادية) و (٢٠١٧/٢١٧/اتحادية) والتي صدر قرار المحكمة فيها (بالاستبدال) بينما قرار محكماتكم

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتنيجادي



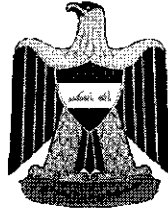
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٤ / اتحادية / ٢٠١٩

بخصوص المدعي بالدعوى المرقمة (٢١٤) كان يتضمن (رد الاعتراض على المدعي فيها يونادم وان الامر يستوجب عرض قرار محكمتم بالعدد (٢١٤/اتحادية/٢٠١٩) على مجلس النواب ليتولى الاخير تعديله لان المجلس قد صوت على صحة عضوية المدعي النائب برهان الدين اسحق وان المدعي عليه قد سار خلاف قرار محكمتم الموقرة اعلاه ولم يتبع مضمون ما ورد فيه خلافاً لنص المادة (٩٤) من الدستور والتي اكدت على ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا قرارات باة وملزمة للجميع) وان توصيات الجلسة المرقمة (٢٣) في (١٣/حزيران/٢٠١٩) بالعدد (١٠٣) في (١٥/٦/٢٠١٩) وفي الفقرة (٩) منه (ادى السيد يونادم كنا اليمين الدستورية كنائب في المجلس بديلاً عن السيد برهان الدين اسحق) وحيث ان هذا القرار مخالف لما نص عليه قرار محكمتم الموقرة لذا فان المدعي يطعن بقرار اداء اليمين الدستورية للنائب السابق يونادم كنا حسب ما وجهت محكمتم في قرارها المرقم (٢١٤/اتحادية/٢٠١٩) كما ان المدعي عليه في لوائحه المرفقة طي الاضبارة (٢١٤) قد اعترض على آلية الطعن وأقر بأن قراره المرقم (١٠٣) بتاريخ (١٥/٦/٢٠١٩) بأداء النائب يونادم كنا اليمين الدستوري قد تناقض مع مطالبه ودفعه في الدعوى وان ذلك يتعزز ببيان الرأي الصادر من قبل مدير الدائرة القانونية لمجلس النواب الخاص بقرار الدعوى (٢١٤/اتحادية/٢٠١٩) الذي طلب فيه (هل يتطلب ان يعرض القرار على مجلس النواب لتعديل قراره الذي تم نقضه من الاتحادية) وكان في الرأي والمشورة الرد التالي والذي وضع فيه مضمون قرار سيادتكم (الرأي: ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا ملزمة لمجلس النواب استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور وان الامر يستلزم عرض قرار المحكمة على المجلس ليتولى الاخير تعديل قراره المرقم (١٥٤) في (١٧/١١/٢٠١٨) تبعاً لما ورد في قرار المحكمة وتقرير الخبرة من حيثيات) وقد اتضح جلياً لمحكمتم الموقرة ان المدعي عليه لم يراع تطبيق ما جاء بقرار محكمتم الموقرة اضافة لما ورد من تناقضات بين المطالب والدفع وما صدر من قرارات وتوصيات الجلسة (٢٣) عليه تأسيساً لما تقدم بأن المدعي يطلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغاء الفقرة (٩) من قرارات وتوصيات الجلسة رقم (٢٣) في (١٣/حزيران/٢٠١٩) والتي نصت على (اداء السيد يونادم كنا اليمين الدستوري بديلاً عن

ساره اسماعيل

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآبي ئينتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

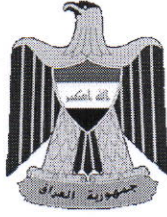
العدد : ٨٤/اتحادية/٢٠١٩

المدعي برهان الدين اسحق) لاتباع ما جاء في قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٢١٤/اتحادية/٢٠١٨) بموجب التصويت وتحميل المدعى عليه كافة الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة ،اجاب وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحة جوابية مؤرخة في (٢٨/٨/٢٠١٩) طلبا فيها رد الدعوى مع تحميل المدعي مصاريفها واتعاب المحاماة لان قرارات المحكمة الاتحادية العليا قرارات باتة وملزمة للجميع وفقاً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور فإن مجلس النواب مضى في تطبيق حكم القرار المرقم (٢١٤/اتحادية/٢٠١٨) الذي اشار وبالإضافة الى تقرير الخبراء المختصين المرفق بقرار الحكم والذي اعتبرته المحكمة جزءاً من القرار ولكي لا يترك مجالاً ليكون القرار اعلاه موضوعاً خلافياً عند اعادة التصويت على صحة عضوية النائب موضوع الدعوى لان احتمالية التصويت خلافاً لقرار محكمتم الموقرة امر وارد لكون التصويت حر و متاح لكافة الاعضاء كما ان مجلس النواب استأنس بقرارات محكمتم اللاحقة المرقمة (٢١٣ و ٢١٧/اتحادية/٢٠١٨) والتي تضمنت عدم صحة عضوية النائب المطعون بعضويته فلم يشأ مجلس النواب التعامل مع القرار موضوع الدعوى خلافاً للقرارات المذكورة انفاً. عينت المحكمة موعد للمرافعة في الدعوى وفي اليوم المعين حضر وكيل المدعي ووكيل المدعى عليه (المستشار القانوني هيثم ماجد سالم) وبوشر بالمرافعة الحضورية والعننية كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه المصاريف واتعاب المحاماة كما كرر وكيل المدعى عليه ما جاء في اللائحة الجوابية المؤرخة في (٢٨/٨/٢٠١٩) وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعي المصاريف كافة واتعاب المحاماة. وعليه وحيث لم يبقى ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً.

### قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن المدعي وبواسطة وكيله قد طعن بالفقرة (٩) من قرارات وتوصيات مجلس النواب المتخذة في الجلسة المؤرخة ١٣/حزيران/٢٠١٩ والمتضمنة تأدية السيد يونادم كنا اليمين الدستورية

كو٧مارى عىراق  
داد كاى بالآى ئبىتنىجادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٤/اتحادية/٢٠١٩

كناىب فى مجلس النواب بديلاً عن السيد برهان الدين اسحق. بداعى ان مجلس النواب لم يراعى قرار الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا بالعدد ٢١٤/اتحادية/٢٠١٨ المؤرخ ٢٠١٨/١١/٦. ومن الرجوع الى الحكم الموصوف ومرفقه تقرير الخبراء الذى اعتبرته المحكمة جزء منه ووفق منطوقه والذى قضى بكون المقعد المخصص للمكون المسيحى فى محافظة بغداد من حق المدعى يونادم يوسف كناى. وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان قيام مجلس النواب بتحليف السيد يونادم يوسف كناى بديل عن السيد برهان الدين اسحق كان تنفيذاً لقرار الحكم الذى اصدرته بالعدد ٢١٤/اتحادية/٢٠١٨ المؤرخ ٢٠١٨/١١/٦ البات والملزم للسلطات كافة استناداً للمادة (٩٤) من الدستور. لذا تكون دعوى المدعى غير مستندة على سبب من الدستور والقانون، فقرر الحكم بردها وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكلاء المدعى عليه اضافة لوظيفته ومقدارها مئة الف دينار. صدر قرار الحكم بالاتفاق باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علناً فى ٢٣/٩/٢٠١٩.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامى

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم أحمد بايان

العضو

محمد صائب النقشبندى

العضو

عبود صالح التميمى

العضو

مىخائىل شمشون قس كوركىس

العضو

حسين عباس ابو التمن